



في ظل اجتثاث الكرد، العراق امام وحدة وطنية هشة

ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية

في ظل اجتثاث الكرد، العراق امام وحدة وطنية هشة

صحيفة نيويورك تايمز/ تيم أرانغو/ ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١٢

العراق- خانقين: في يناير /كانون الثاني الماضي تم العثور على جثة مقطعة الاوصال لوسام جمعة، وهو ضابط في الاستخبارات الكردية، في منطقة السعدية، وهي بلدة صغيرة شمال شرق العراق. و بعد فترة قليلة من الحادثة، تسلمت عائلته وأصدقائه، الواحد تلو الآخر، رسائل نصية من خلال هواتفهم النقالة تخبرهم بين الرحيل والموت قتلا.

وفقا لمسؤولين محليين، هربت ما يقرب من ثلاثين عائلة كردية تاركين منازلهم، في اعقاب حادثة مقتل وسام، حيث لاذ معظمهم بالمدينة التي تطالب بها الحكومة في بغداد بينما تحرسها القوات الكردية. ومن الجدير بالذكر ان عوائل اخرى لجأت الى هذه المنطقة بعد ان تم اجلاءهم خلال نزاعات على الملكية التي تعود إلى سياسات صدام حسين في السبعينات والتي اعتمد فيها طرد الأكراد وتوطين العرب.

ان استمرار تهجير الأقلية الكردية في العراق، سواء بالإرهاب أو من خلال الاحكام القضائية، يعرقل مهمة المصالحة التي لم تنجز بعد خصوصا في أعقاب انسحاب الجيش الأميركي، وهو مؤشر ينذر بحدوث تدهور سريع في العلاقات بين الحكومة الكردية شبه المستقلة ومقرها في أربيل، و الحكومة المركزية في بغداد.

ويدور الخلاف بشكل مباشر حول اقتسام الثروة النفطية، الا انه أكثر عمقا في ما يتعلق بالمظالم التاريخية للكرد وتطلعاتهم نحو الاستقلال، الامر الذي يثير الكثير من المخاوف الحقيقية بشأن مستقبل العراق الموحد. ويقول مسؤولون اميركيون ان الأزمة الحالية أشد خطورة من التوترات السياسية التي حدثت بين الحكومة المركزية ذات الاغلبية الشيعية بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي والأقلية العربية السنية في اعقاب صدور مذكرة اعتقال ضد نائب رئيس الجمهورية السني طارق الهاشمي بتهمة الإرهاب في ديسمبر كانون الاول.

بخلاف أهل السنة، لدى الكرد قوات أمن خاصة بهم، ولديهم احتياطات من النفط الخام ومنافذ حدودية خاصة بهم كما انهم يديرون سياسة خارجية منفردة بحكم الأمر الواقع، حيث ان لهم مبعوثين وممثلين في الكثير من البلدان، ان ذلك من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف لحصولهم على المزيد من الاستقلال عن بغداد.

"وخوفا من عودة الدولة المركزية القوية، يريد قادة الكرد الانفصال عن العراق، حيث يعتقدون أن الفرصة المناسبة للقيام بذلك قد تسنح في وقت قريب"، ورد ذلك في تقرير صدر مؤخرا لجوست هيلترمان المحلل في مجموعة الازمات الدولية.

وفي الفصل الأخير من النزاع المشتعل منذ فترة طويلة ٢٠١٢، علقت حكومة إقليم كردستان صادرات النفط عبر خط أنابيب النفط الوطني في كردستان، بزعم ان بغداد لم تسدد المستحقات المالية لشركات النفط العاملة هناك. وردت الحكومة الاتحادية على ذلك بالتهديد بخضم قيمة تلك الصادرات من الميزانية المخصصة لحكومة

إقليم كردستان من الموازنة السنوية العامة. ونعت السيد مسعود بارزاني، رئيس حكومة الاقليم الكردي، السيد المالكي بالديكتاتور، وأعرب عن مخاوف الكرد من ان تقدم بغداد على استخدام الطائرات حربية طراز F-16 الامريكية الصنع ضد الاكراد. كما تبادل الطرفان الاتهامات بتهرب النفط وجني الأرباح. "لا أستطيع أن أحترم نفسي وانا اعمل مع الاشخاص في بغداد"، جاء ذلك على لسان محمد احسان، ممثل الحكومة الكردية في بغداد، وهو الذي يدعو لاجراء استفتاء في كردستان بشأن استقلال الاقليم عن العراق، وهو الامر الذي اعترف بعدم امكانية تحققه في المدى القصير بسبب معارضة الغرب. وازداد "لكن الكثير من الناس يفكرون بهذه الطريقة".

المسؤولون الأميركيون قلقون بشأن سعي القيادات الكردية الى عقد صفقات لبيع النفط الى تركيا، في محاولة من قادة الاقليم لتحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا. وعلى الأرجح، ان اي اتفاق من هذا النوع سيكون غير قانوني قبل العام ٢٠١٤، موعد إكمال كردستان لخط أنابيب النفط الخاص بها. "يأمل الأكراد بأن ينسجم التعطش التركي للنفط والغاز مع التعطش الكردي لاقامة دولتهم المستقلة"، بحسب ما ورد في تقرير السيد هلترمان.

الكرد لازالوا اسيري الذكريات المؤلمة للقمع الذي مورس ضدهم في عهد صدام والصراع الكردي مع العرب السنة والشيعية، حيث خاضوا حربا دامية، مما دعاهم الى التشبث بالهوية الضيقة على حساب الهوية الوطنية. "كيف يمكننا أن ننسى؟" جاء ذلك على لسان بكر كريم، وهو عضو في البرلمان الكردي في أربيل حيث وصف العراق بأنه "دولة وهمية" تم إنشاؤها من قبل البريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى وهي الدولة التي لم ينالنا منها سوى "الأذى والعذاب". **"إذا سألت أي مواطن كردي هل تريد الاستقلال عن العراق، من دون اي تردد سيقول نعم"**.

خانتين التي تبعد بضعة أميال عن الحدود الايرانية، تقع في نهاية حزام من الأراضي الوعرة في شمال محافظة ديالى التي تمتد على طول الخط من بلدة السعدية الى جلولاء. وهي بلدة أخرى متنازع عليها حيث التنافس العرقي بين العرب والاكرد، الذين يحاولون اعتماد الطرق الديمقراطية لتسوية الخلافات التي من الممكن أن تنتهي الى الصراع الدامي.

خارج المكتب السياسي الكردي في جلولاء تنتصب جدارية كبيرة لثلاثة رجال، تمثل القوميات الرئيسية في المنطقة: وهي العرب والاكرد والتركمان وكتب على اللوحة الجدارية "نحن جميعا اخوة". لكن في داخل المكتب السياسي، لوح لي السيد خضر محمد، مدير المكتب بتقرير للمخابرات استلمه مؤخرا من قبل السلطات في بعقوبة مركز محافظة ديالى، حيث افاد التقرير بأن دولة العراق الإسلامية، وهي جماعة تضم فصائل مسلحة نشطة، تعمل على القيام بـ "عدد من الهجمات لزعة الاستقرار الأمني في المحافظة". وقال السيد خضر "لست خائفا" فهذا واجبي، ولا بد لي من القيام بعملتي".

علي كريم (٦٠ عاماً) هو من بين أولئك الذين قد يرحلون في وقت قريب، وكحال العديد من الناس اضطر السيد علي للرحيل في منتصف السبعينات نتيجة لسياسات حكومة صدام حسين التي عرفت بسياسة "التعريب"، التي كانت تهدف إلى إضعاف المعارضة العرقية. وبعد ان تمت إعادة توطينه في الرمادي، مركز محافظة الأنبار، ولم يعود علي الى منزله القديم بعد العام ٢٠٠٣ خوفاً من انتقام الأكراد، وقرر العودة إلى دياره الأصلية في مناطق أخرى.

وبالرغم من تشكيل محكمة مركزية للتعامل مع القضايا الناجمة عن سياسة التعريب، يقول الأكراد أن سجلات الملكية التي من خلالها يمكن للسلطات التحقق من عائلية الاملاك والعقارات قد دمرت ، ونتيجة لذلك، العرب الان يطالبون باستعادة المنازل التي تم مصادرتها من العوائل الكردية في سنوات حكم صدام حسين. وقال السيد علي كريم "انه ذات الواقع الذي كان ايام صدام حسين، بل إنه أسوأ الآن لاني كنت صغيراً آنذاك، وأنا الآن كبير السن".

ويقول مسؤولون محليون يجري حالياً اخلاء ما يقرب من ٤٠٠ منزل في جلولاء بطريقة مماثلة. السيد احسان، ممثل الحكومة الكردية في بغداد، على صلة بهذه المسائل التي تتعلق بالمناطق المتنازع عليها، قال ان هذه المسألة يشوبها الفساد: "فنحن لدينا نظام قضائي هو الاكثر فسادا في العالم". (وفقاً لتقرير صدر في العام ٢٠٠٩ بشأن التهجير الداخلي في العراق من قبل معهد بروكينغز وجامعة بيرن). وقال السيد احسان "ان الامور تزداد سوءاً، ولقد رحل الاميركيون من دون اكمال المهمة. ونخشى ان يعيد التاريخ نفسه". ومن جانبهم، يقول العرب في تلك المنطقة انهم هم أيضاً هدف للهجمات الإرهابية، وبأن نقل الملكية يأتي كنتيجة لعملية عادلة وقانونية.